**تصريح صحفي**

21 ديسمبر 2009

**اعتداءات جيش الرب في السودان "قد ترقى لأن تكون جرائم ضد الإنسانية" – مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**

**الخرطوم/ جنيف** - شن جيش الرب اليوغندي سلسلة من الهجمات الوحشية ضد المدنيين في جنوب السودان " قد ترقى لأن تكون جرائم ضد الإنسانية" وفقاً لتقرير جديد نشره يوم الاثنين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ويغطي التقرير التحريات التي أجراها فريق حقوق الإنسان المكلف من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن سلسلة من الهجمات بلغت 27 هجوما أفادت بها تقارير مؤكدة، شنتها مجموعة من متمردي جيش الرب في الفترة بين شهري ديسمبر 2008 ومارس 2009 وقُتل أثناءها 81 من المدنيين على الأقل بينما أُصيب آخرون بجروح وتعرض البعض لبتر الأعضاء والاغتصاب والاختطاف بمن في ذلك النساء. يورد التقرير أيضاً أن 18 طفلا على الأقل قد أُجبروا على العمل كجنود ورقيق جنس وحمَالين وجواسيس.

وبحسب التقرير، فقد تمكن بعض الأطفال لاحقا من الهروب، وجاء ما نقلوه عن الاستغلال الجنسي وغيره من أنواع الاستغلال الذي مُورس ضدهم تعضيدا لما ورد عن أطفال آخرين كانوا قد اختطفوا في غارات سابقة لجيش الرب. وإضافة لذلك، فإن عدداً غير معلوم من النساء قد تم اغتصابهن اثناء تلك الغارات أو بعدها وربما يكون العديد من المختطفين كباراً وصغاراً قد قتلوا لاحقاً.

وفي أثناء غارات جيش الرب نُهبت القرى ودُمرت بصورة تامة أو جزئية وشُرد جراء هذه الغارات أكثر من 38000 شخص في ولايتي غرب الإستوائية ووسط الإستوائية بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في العاشر من شهر مارس.

وقد دخلت مجموعات جيش الرب إلى السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى عقب الهجمات المشتركة التي شنها عليهم الجيش اليوغندي وجيش جمهورية الكونغو الديمقراطية في ديسمبر من عام 2008. وبحلول العاشر من مارس تمكن 17000 آخرين من الهرب إلى داخل السودان نتيجة لهجمات جيش الرب في كل من يوغندا وأفريقيا الوسطى.

وفي جنوب السودان، وصف العديد من الشهود لمحققي الأمم المتحدة كيف أن جيش الرب ينشط في مجموعات يتراوح عدد أفرادها ما بين 5 إلى 20 فرداً مسلحين بأسلحة بيضاء بما في ذلك المدي الضخمة (المناجل) والفؤوس والحراب والسكاكين والمعاول والعصي والرماح وكذلك البنادق الآلية (كلاشينكوف) والمدافع". وهم يفضلون في حالات كثيرة استخدام الأسلحة البيضاء على الأسلحة النارية" كما يقول التقرير الذي يعدد أمثلة لهجمات شنت على قريتين حيث "استخدم المهاجمون السيوف المحلية والفؤوس والحراب والمعاول والمدى ضد غالبية الضحايا. إنهم يدخرون أسلحتهم النارية لاستخدامها ضد من يحاولون الهرب".

ويفيد التقرير بأن الأجهزة الأمنية لحكومة جنوب السودان غالبا ما كانت تفتقر للقدرة على حماية السكان ضد الهجمات، بينما وصف التقرير حالات بعينها كان بإمكان هذه الأجهزة التدخل فيها بفعالية إلا أنها "لم تكن لديها الرغبة في القيام بذلك". بيد أنه، وفقا للتقرير، "كانت استجابتها كافية"، في بعض الحالات.

وورد في تقرير المفوض السامي أن "الهجمات أُرتكِبت بنفس الدرجة من الوحشية المتعمدة والبشعة" مشيرا إلى عدد من القصص الفظيعة التي جاءت على لسان شهود عيان، ومن ضمنها القصة التي حكاها رجل عن "عثوره على جثة مشوهة لأحد سكان القرى قُطِعت رجله وفُصِل فكه عن وجهه واقتلعت أسنانه".

ويفيد التقرير بأن مهاجمي جيش الرب "استهدفوا المدنيين وقتلوا العديد منهم وتسببوا في إصابات بالغة دون تمييز للنوع أو الإثنية". وبحسب التقرير، لم يسلم حتى الأطفال من القتل.

ويخلص التقرير إلى أن "هناك من الدلائل ما تشير إلى أن هجمات جيش الرب قد ترقى لأن تكون جرائم ضد الإنسانية". ويضيف أنه وبموجب المحكمة الجنائية الدولية (ميثاق روما الأساسي) فإن القتل والاسترقاق والسجن والأشكال الأخرى من الحرمان من الحرية البدنية والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي كلها تعد جرائم ضد الإنسانية شريطة أن تكون قد ارتكبت "في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم".

ومن بين قائمة موسعة من التوصيات، يطلب التقرير من المجتمع الدولي بما في ذلك الحكومات في المنطقة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في البحث عن قادة جيش الرب المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والقبض عليهم وتسليمهم. ويوصي التقرير باتخاذ بعثة الأمم المتحدة في السودان لعدد من التدابير من بينها الاستمرار في واليتها إزاء حماية المدنيين ومراقبة الوضع. كما يدعو حكومة جنوب السودان إلى اتخاذ عدد من الخطوات للتصدي للجرائم التي يرتكبها جيش الرب وتخصيص ما يكفي من الموارد لضمان إجراءات قضائية عادلة وفعالة لتقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة. كما يدعو التقرير بعثة الأمم التمحدة في السودان والمجتمع الدولي إلى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك.

هذا وقد تشكل جيش الرب في نهاية الثمانينات في يوغندا. واستهدفت هجامته طيلة عقدين من الزمان المدنيين اليوغنديين والقوات الأمنية بصفة أساسية. وفي عام 2003، أحال الرئيس اليوغندي، يوري موسيفني، القضية إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وفي عام 2005، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية بالمحكمة الجنائية الدولية أمرا بإلقاء القبض على القائد الأعلى لجيش الرب، جوزيف كوني، وقادة كبار بالجيش بتهم ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

ونشر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة حفظ السلام بجمهورية الكنغو الديمقراطية في يوم الاثنين تقريرا ثاني بشأن جيش الرب وفيه يورد قائمة تحتوي على 1200 من القتلى المدنيين و1400 من المختطفين (بمن في ذلك 630 طفل وأكثر من 400 امرأة) في الفترة من سبتمبر 2008 إلى يونيو 2009. ويخلص التقرير إلى أن الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية التي ارتكبها جيش الرب في جمهورية الكنغو الديمقراطية قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يمكن الاضطلاع على تقرير السودان وتقرير جمهورية الكنغو الديمقراطية بشأن جيش الرب عند الدخول إلى البيانيّن الصحفييّن بالموقع الإلكتروني: http://www.ohchr.org

**انتهي**

*(*) التقرير الدوري الثاني عشر للمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في السودان: :*
http://www.ohchr.org

*للمزيد عن المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، نافي بيلاي، انظر:*

*http://www.ohchr.org/EN/AboutUs/Pages/HighCommissioner.aspx*

لمزيد من المعلومات ولطلبات إجراء مقابلات، الرجاء الاتصال بالسيد روبرت كولفيل، الناطق الرسمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان على هاتف: 9767 917 22 41 +
بريد إلكتروني: rcolville@ohchr.org
أو السيد زافير سيلاي، موظف الإعلام، على هاتف: 9383 917 22 41 +
بريد إلكتروني: xcelaya@ohchr.org